مبادئ الحوكمة ومواجهة الفساد

Principles of governance and confronting corruption

حيدر حميد علي أ. د. أحلام محمد شواي

Haider Hamid Ali Professor Dr. Ahlam Mohamed Shawai

الجامعة المستنصرية– كلية الآداب– قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع

Al-Mustansiriya University – College of Arts – Department of Anthropology and Sociology

hydar.prado@gmail.com ahlam.showie@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص:

الحوكمة هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم العلاقات داخل المؤسسات، سواء كانت حكومية أو خاصة، بهدف تحقيق الكفاءة، الشفافية، والمساءلة. هي عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها ضمن إطار من المسؤولية، وتشمل إدارة الموارد واتخاذ الإجراءات التي تضمن استدامة النمو والابتكار، مع الحفاظ على مصلحة جميع الأطراف المعنية. وتعد الحوكمة الجيدة من العوامل الأساسية للحد من الفساد عندما تكون هناك سياسات شفافة ومستوى عالٍ من المساءلة، يصبح من الصعب على الأفراد الاستفادة من السلطة لتحقيق مكاسب شخصية. وبالعكس، فإن ضعف الحوكمة وضعف الرقابة والمساءلة يسهم في ازدياد الفساد.

وفي هذه الدراسة حاولنا ربط الحوكمة والفساد بوصفهما مفهومان مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، ويؤثران بنحو كبير على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في أي مؤسسة ثم تصبح مبادئ الحوكمة أدوات فاعلة في نجاح تلك

المؤسسة، وعرضنا أيضا المعوقات التي تواجهها الحوكمة عند التطبيق وهي معوقات: بشرية وتنظيمية وإدارية وتشريعية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الفساد، الفساد الإداري، المبادئ، المعوقات

Abstract:

Governance is a set of policies and actions aimed at regulating and guiding intra-institutional relationships, both governmental and private, with a view to achieving efficiency, transparency and accountability. is the process of decision-making and implementation within a framework of responsibility, including resource management and actions that ensure sustained growth and innovation, while preserving the interest of all stakeholders. Good governance is a key factor in reducing corruption when there are transparent policies and a high level of accountability, it becomes difficult for individuals to leverage power for personal gain. Conversely, weak governance, oversight and accountability contribute to increased corruption

. In this study, we tried to link governance and corruption as closely related concepts, significantly affecting the social and economic stability of an institution, and thus governance standards become effective tools for that institution's success, as well as presenting obstacles to governance in application: human, organizational, administrative and legislative.

Keywords: governance, corruption, administrative corruption, standards, constraints

المقدمة:

يعدّ الفساد أكبر التحديات التي تواجه الحكومات والأداء المؤسسي لها في مختلف أنحاء العالم، ويؤثر بنحو كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى هدر الموارد، وتدهور الثقة في المؤسسات العامة والخاصة. وفي هذا السياق، تظهر مبادئ الحوكمة بوصفها أداة فعّالة لمكافحة الفساد وتحقيق الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، وتحديد الأسس التنظيمية والإدارية التي تضمن تطبيق مبادئ النزاهة، وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأطراف المعنية.

وتتمثل الحوكمة في مجموعة من المبادئ والمبادئ التي تهدف إلى تحسين إدارة المؤسسات وحمايتها من الفساد من خلال تطبيق أساليب شفافة وفعّالة في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها. وتتعدد الآليات التي تسهم بها الحوكمة

في الحد من الفساد، مثل تعزيز المساءلة، وضمان استقلالية الهيئات الرقابية، وضمان حقوق المساهمين والعاملين، وتطوير ثقافة الالتزام بالقيم الأخلاقية.

ومع ذلك، فإن تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات قد يواجه العديد من التحديات والمعوقات التي قد تقف عائقًا أمام تحقيق أهدافها. وتتمثل هذه المعوقات بضعف الإرادة السياسية، نقص الموارد البشرية المؤهلة، التحديات القانونية والتنظيمية، إضافة إلى مقاومة التغيير من بعض الأطراف داخل المؤسسات. لذا، فإنّ فهم هذه المعوقات والعمل على تجاوزها يعد جزءًا أساسيًا من نجاح تطبيق الحوكمة في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة، وسنستعرض هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأوّل– مدخل الدراسة:

يعدّ هذا المحور جزءا أساسيًا من هيكل الدراسة، إذْ يقدم الأسس التي ستنطلق منها التحليلات والاستنتاجات، ويهدف أيضا إلى توضيح أهداف الدراسة التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تحليل مبادئ الحوكمة ودورها في مكافحة الفساد، إلى جانب استعراض أهمية الدراسة تأثير الحوكمة على المؤسسات والمجتمع. كما يتناول هذا المحور تقديم المفهومات الأساسية التي سيتم الاعتماد عليها في البحث، والتي تشكل الأساس لفهم الموضوع بشكل علمي ودقيق. وسنستعرض هذه الموضوعات على النحو الآتي:

١– مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة على السؤال الآتي:

(ما الحوكمة؟ وما أصولها الأساسية؟ وكيف تسهم في مواجهة الفساد في المؤسسات الحكومية؟).

٢– أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استكشاف دور مبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد داخل المؤسسات، من خلال تحليل الآليات التي تسهم بها في تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة والعدالة وسيادة القانون في تلك المؤسسات. كما تسعى الدراسة إلى تحديد المعوقات التي قد تواجه تطبيق هذه المبادئ.

٣- أهمية الدراسة:

تشكل الدراية إضافة متواضعة لحقل تنظيم المؤسسات وذلك لأهمية الحوكمة ومبادئها ودورها في الحد من الفساد الذي تعانيه المؤسسات إذ سنُحدد تلك المبادئ بـ (الشفافية، المساءلة، العدالة والنزاهة، المشاركة وسيادة القانون وجودة التشريعات)، وبيان المعوقات التي تواجهها.

٣- المفهومات الأساسية الداخلة في الدراسة:

يعدّ تحديد المفهومات العلمية أمرًا ضروريا في البحث العلمي فكلما اتّسمت هذه المفاهيم بالدقة والوضوح، سهل على المطلعين على البحث إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها، وهكذا فإنَّ تحديد المفهومات تقرب الباحث في وجهات النظر وتبعده عن الاختلاف في الرأي. وإنَّ البحث الاجتماعي والعلمي عادة ما يحاول الوصول إلى مكنونات الظواهر والأشياء بغض النظر عن مسميات المفاهيم التي صنفت بموجبها، والتي ستبقى مجرد أدوات تسهم في تحديد المعنى، ولا تمثل غايات بذاتها، وتمثل المفاهيم وقائع تختزن إمكاناتها وتترك أثرها في مجال ما، وهي ليست كيانات وراثية بعيدة منقطعة ومنفصلة عن الواقع ولذا فهي لا تصلح بذاتها ولا تنطق بالحقيقة المجردة، بل تمثل العلاقة مع الحقيقة والواقع. وفي هذا السياق وجدنا من المناسب تحديد أهم المفهومات الداخلة في الدراسة وعرضها كما يأتي:

أ- الحوكمة Governance :

مفهوم رقابي يتضمن مجموعة من العلاقات المتداخلة بين الأطراف المشتركة في إدارة المؤسسات والرقابة عليها بهدف ضبط الأداء المالي والسلوك الأخلاقي لجميع المستويات الإشرافية والتنفيذية في المؤسسات، وتحقيق الإشراف الخارجي الفعال، من خلال مجموعة من المبادئ والقواعد التي تصدرها الجهات الرقابية والمهنية (الاسود، ٢٠١٣، صفحة ٤٢).

وعُرفت الحوكمة أيضا بأنها "نظام شامل يتضمن مقاييس أداء الإدارة الجيدة ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي من الأطراف ذوات العلاقة بالمؤسسة من التأثير بصفة سلبية على أنشطتها، وحينئذٍ ضمان أمثل لاستخدام الموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الأثر الإيجابي للمؤسسة لصالح ملاكها والمجتمع ككل (زهراء عبد القادر، عبد الاله توفيق، ٢٠٢١، صفحة ٢٤)".

وتعرف أيضا على أنها سلسلة العمليات والإجراءات المحاطة بإطار قانوني، والتي تهدف إلى تنظيم المعاملات والمعلومات والمخاطبات والمستندات الرسمية وغير الرسمية بين الحكومة والمواطن، وتأمين سبل حفظها وأرشفتها ورقمنتها، وتوفير آلية لاسترجاعها بالاعتماد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات (فايزة، ٢٠١٨، صفحة ٢٧٧).

ب- الفساد Corruption:

يعرف الفساد من الناحية القانونية: على أنه الخروج عن الأنظمة والقوانين واستغلال غيابها، بهدف تحقيق مصالح مالية، اقتصادية، تجارية واجتماعية، لصالح الفرد أو الجماعة (سعيد، ٢٠١٩، صفحة ١٩).

أمّا من الناحية الاجتماعية فيعرف الفساد: على أنه سوء استخدام النفوذ العام بهدف تحقيق أرباح خاصة (الطوخي، ٢٠١٣، صفحة ١٦٢).

ومن الناحية الاقتصادية فيعرف على أنه سوء استخدام المنصب أو الوظيفة لتحقيق منافع وغايات شخصية خاصة في القطاعين الخاص والعام (سعيود، ٢٠١٣، صفحة ١٦).

ومن الناحية الإدارية يعرف الفساد: على أنه انحراف سلوك الموظف العام عن المبادئ المتفق عليها بهدف تحقيق أهداف ومصالح خاصة (أنور، ٢٠٠١، صفحة ١٤٠).

المحور الثاني- مبادئ الحوكمة في مواجهة الفساد:

في هذا المحور سنسلط الأضواء على دور مبادئ الحوكمة في مواجهة الفساد وعلى النحو الآتي:

١- الشفافية:

الشفافية هي إضفاء الوضوح والجلاء على الأمور، بحيث تصبح بعيدة عن الغموض والالتباس، وتجنب تعقيد الإجراءات بطريقة تعيق متابعتها أو كشف أوجه النقص والخلل فيها. بمعنى آخر، هي منهجية تلتزم بالوضوح التام في آليات صنع القرارات واتخاذها، وتطوير استراتيجيات العمل، ورسم السياسات والخطط، وتحديد أساليب تنفيذها وتقييمها ومراقبتها. وينبغي أن تتماشى هذه المنهجية مع روح العصر وتواكب المستجدات البيئية، بحيث تُعرض على الجهات المختصة بمراقبة الأداء الحكومي أو الخاص، مع إخضاع جميع هذه الممارسات الإدارية والسياسية للمساءلة والرقابة (النصر، ٢٠١٢، صفحة ١١٣).

دور الشفافية الوظيفي في مكافحة الفساد: تعدّ الشفافية والفساد مفهومان متعارضان تماما؛ فكلما زادت الشفافية في المؤسسات والتزمت بمبادئها، تضاءلت مظاهر الفساد وانحصرت. تتيح الشفافية للمجتمع، ووسائل الإعلام، والأجهزة الرقابية، والقضاء الاطلاع على سير الأعمال الإدارية في المؤسسات، ممّا يسهم في تقليص الفساد، لذا، من الضروري إرساء مبادئ الشفافية والالتزام بها في جميع تعاملات المؤسسات (الرحمن، ٢٠١٨، صفحة ١٩٥). وتسهم الشفافية في تحقيق ترابط إداري على المستويات التنفيذية كافة، وبما يعزز التكامل بين أهداف المؤسسة، ويشجع الانضباط، والدقة، والإنجاز، ويقوي الروابط المجتمعية بما يتماشى مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات المهمشة. كما أنّ الشفافية تدعم اختيار قيادات تتصف بالنزاهة والموضوعية والولاء للمؤسسة وللصالح العام، وتحدّ من الضبابية والغموض، مما يسهم بشكل فعّال في القضاء على الفساد، وهكذا تبقى الشفافية حاجة ملحّة في مؤسسات العمل، سواء العامة أو الخاصة، لضمان وضوح التوجهات والأهداف ومنع أي غموض أو تضليل (الصباحي، ٢٠٢١، صفحة ٢١١).

٢- المساءلة:

تعني المساءلة وسيلة يمكن للأفراد والمؤسسات من خلالها تحمل مسؤولية أدائهم، ويؤدي ذلك إلى زيادة طمأنينة من يتعامل معهم بأنّ جريان الأمور يصب للصالح العام وعلى وفق الأهداف المرسومة" (Hammond, 1999, p. 14).

المساءلة كآلية رقابية للحد من الفساد: تعدّ المساءلة الإدارية إحدى أهم الآليات المتطورة في معالجة الاختلالات الإدارية، وعلى رأسها الفساد بمختلف مظاهره، مثل: المحسوبية، الواسطة، التزوير، الرشوة، المحاباة، التحيز، إساءة استخدام السلطة، والاختلاس.. ألخ, وتُعد هذه الأشكال من الفساد عوائق كبيرة أمام عجلة الإصلاح والتنمية في عديد من الدول. ولتفعيل دور المساءلة في مكافحة الفساد بفاعلية، يجب أنْ تتوسع لتشمل التركيز على كفاءة الأجهزة الحكومية، بهدف تحسين مستوى أدائها، وليس فقط من خلال المفهوم التقليدي الذي يركز على الالتزام بالقوانين والتعليمات وإجراءات العمل (كرور، ٢٠٢٢، صفحة ٣٨٤).

ويرتبط مفهوم المساءلة بمعناه الواسع بديمقراطية الإدارة العامة، إذْ يمثل عاملًا محوريًا في تحديد قدرة الإدارة على تنفيذ السياسات العامة بكفاءة، ويُظهر مدى استجابتها لمتطلبات المواطنين. فمن الناحية النظرية، تتولى الحكومة الحديثة وظيفتين رئيسيتين:

الأولى: سياسية تتمثل في تقرير الأهداف العامة للدولة ومراقبة تنفيذها لضمان الكفاءة.

الثانية: إدارية، وتركز على تنفيذ هذه الأهداف وتحقيقها.

وعلى وفق هذا التصور، يتولى النظام السياسي تحديد السياسة العامة (الغاية)، بينما يقوم الجهاز الإداري باختيار الوسائل المناسبة لتحقيقها. وبما أنّ الجهاز الإداري جهاز تنفيذي وليس حاكم، فإنّ المساءلة تكون ضرورية لتحميل النظام السياسي مسؤولية نتائج اختيار الوسائل، مما يوضح أنّ الفصل بين صنع السياسات وتنفيذها هو ما يجعل الإدارة العامة خاضعة للمساءلة عن أدائها (كرور، ٢٠٢٢، صفحة ٣٨٥).

من جهة أخرى، تدعم المساءلة شرعية المجالس المنتخبة محليًا، مما يعزز من مشروعيتها ومصداقيتها، ويزيد من ولاء المواطنين للدولة والوحدة المحلية من خلال شعورهم بمشاركتهم في تقييم أداء الأجهزة الإدارية (خروفي، ٢٠١٢، صفحة ٦٨).

٣- المشاركة المجتمعية:

نعني بالمشاركة المجتمعية العملية التي يشارك من خلالها الفرد بدور فعّال في الحياة الاجتماعية والسياسية لمجتمعه، ويُمنح فرصة الإسهام في وضع الأهداف العامة لمجتمعه، إضافةً إلى تحديد أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف (Michel Bassad, 2001, p. 98).

دور المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد: يمارس المجتمع المدني أدوارا متعددة في مكافحة الفساد، ويمكن تلخيص هذه الأدوار فيما يلي:

- الإسهام في صياغة السياسات والقوانين :يشارك المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة والخاصة التي تتناول القضايا الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية، ويساهم في إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم حياة الأفراد وتساهم في مواجهة الفساد.
- ممارسة الرقابة الشعبية :تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي، إلى جانب مراقبة القطاع الخاص، مما يعزز من عملية التنمية ويعمل على مكافحة الفساد من خلال تحقيق التوزيع العادل للموارد.
- دعم البرلمان في المحاسبة :يوفر المجتمع المدني دعمًا للبرلمان من خلال مراقبة أداء الحكومة وتزويده بالمعلومات اللازمة حول المسؤولين الفاسدين لمحاسبتهم. كما تسعى مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز ثقافة مكافحة الفساد وتوعية المجتمع حول آثاره، من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات المتخصصة.

- نشر الوعي وتعزيز القيم المناهضة للفساد :ينشر المجتمع المدني المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد عبر وسائل الإعلام، مما يزيد من وعي الأفراد، وينمي القيم المناهضة للفساد، ويشجع على المشاركة في مكافحته، ويعزز حس المواطنة لديهم (الجشعمي، ٢٠١٤، صفحة ١٢٦).
- تشكيل رأي عام داعم :يسهم المجتمع المدني في تشكيل رأي عام مؤثر على صانعي القرار في المجالات التشريعية، التنفيذية، القضائية، والسياسية، بهدف تعزيز دور هذه المؤسسات في مكافحة الفساد.
- تحسين المستوى المعيشي للموظفين :يشجع المجتمع المدني الدولة على مراعاة المستوى المعيشي للعاملين في مؤسساتها، من خلال تقديم أجور تتناسب مع جهودهم وظروف البلاد الاقتصادية، مما يقلل من احتمالات الانحراف نحو الفساد بأشكاله المختلفة (النوري، ٢٠١١، صفحة ٣٩٥).

٤- العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية هي نظام مثالي يتمتع فيه جميع أفراد المجتمع بنفس الحقوق والواجبات الأساسية، ويضمن تكافؤ الفرص والحماية والخدمات الاجتماعية للجميع (إسماعيل، ٢٠٢٠، صفحة ٩٧).

دور العدالة الاجتماعية في الحد من الفساد: تمارس العدالة الاجتماعية دورا مهما في مكافحة الفساد داخل المؤسسات من خلال تعزيز مبدأ الإنصاف والمساواة، وضمان الشفافية والمساءلة في جميع الأنشطة المؤسسية. من خلال مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات، تُسهم العدالة الاجتماعية في خلق بيئة تتيح محاربة الفساد بفعالية وتضمن توزيعا عادلا للموارد.

وأحد الأسس التي تدعمها العدالة الاجتماعية هو تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات. عندما تعتمد المؤسسات على مبادئ العدالة الاجتماعية، فإنها تُشجع على تطبيق سياسات تتطلب الكشف المستمر عن المعلومات المهمة، وتطوير آليات محاسبة فعّالة للمسؤولين. هذا يُسهم في وضع حواجز أمام الفساد، إذ يزداد الضغط على المسؤولين للتصرف بشفافية وبطريقة تحترم مصلحة الجمهور، إضافة إلى ذلك، تمكين الفئات المهمشة يُعد من أولويات العدالة الاجتماعية. فإشراك هذه الفئات في عمليات صنع القرار يساهم في ضمان أن جميع الأصوات تُسمع وتُؤخذ بعين الاعتبار، مما يقلل من احتمالية انحياز السياسات لصالح فئة معينة على حساب الآخرين. هذا الشمول يخلق مجتمعاً أكثر عدلاً وتوازناً، ويُزيد من الرقابة المجتمعية على تصرفات المؤسسات، مما يسهم في تقليص الممارسات الفاسدة(Lee R, 2004, p. 23) .

أمّا فيما يخص تقوية الأطر القانونية، فإنّ المؤسسات التي تتبنى العدالة الاجتماعية تهتم بتطوير قوانين صارمة لمكافحة الفساد. ويشمل ذلك تعزيز التشريعات الحالية وإنشاء هيئات مستقلة وقوية للتحقيق في الأنشطة الفاسدة

ومعاقبة المسؤولين عنها. ومن خلال وجود نظام قانوني متين وعادل، يمكن ضمان محاكمة الفاسدين دون تمييز، مما يعزز ثقة المواطنين في قدرتهم على الحصول على العدالة والإنصاف، وأخيرا، فإنّ المشاركة المدنية والتعليم تعدّ من الآليات الفعالة في تعزيز العدالة الاجتماعية. إذ تُشجع العدالة الاجتماعية على رفع مستوى الوعي العام حول مختلف صور الفساد، وتحث المواطنين على المشاركة الفعالة في التصدي لها. برامج التوعية والتعليم يمكن أن تكون حلًا رئيسيًا في مكافحة الفساد، حيث تُمكن الأفراد من فهم حقوقهم وواجباتهم، وتُعرّفهم بالطرق المتاحة للإبلاغ عن أي فساد قد يواجهونه، كما أن زيادة اليقظة المجتمعية قد تؤدي إلى تراجع الممارسات الفاسدة، حيث يتضح للجميع أن الفساد لا يمر دون عقاب(UNDP, 2009, p. 18) .

ومن خلال هذه السياسات والآليات، تساهم العدالة الاجتماعية في بناء مجتمع أكثر نزاهة وشفافية، مما يخلق بيئة تحارب الفساد بفعالية وتحقق المساواة بين جميع المواطنين.

٥- سيادة القانون:

عرفته الأمم المتحدة بأنه مبدأ حكم يكون فيه جميع الأشخاص والكيانات العامة والخاصة والمؤسسات، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام القوانين العلنية الصادرة، وتطبق بالتساوي على الجميع، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان (المتحدة، ٢٠٠٤، صفحة ٦١٦).

دور سيادة القانون في مواجهة الفساد: تمارس سيادة القانون دورًا حاسمًا في مواجهة الفساد من خلال تطبيق القوانين بنحو شفاف ومنصف ومن دون تحيز، فعندما يتم إخضاع المؤسسات والأفراد للمساءلة في إطار قانوني عادل، تقل فرص انتشار الفساد، حيث تضمن سيادة القانون أنْ يخضع جميع الأفراد بمن فيهم المسؤولين الحكوميون لنفس القوانين، مما يساعد ذلك في ردع الفساد عن طريق محاسبة ذوي النفوذ عند ارتكابهم أعمالا غير قانونية، مثل الرشوة والاحتيال (عصفور، ١٩٦٧، صفحة ٤٤).

إنّ وجود نظام قضائي مستقل يُطبق القوانين دون تأثير سياسي، يضمن محاكمة الفاسدين بشكل عادل، مما يردع تكرار تلك السلوكيات، كما يعزز هذا الاستقلال ثقة الجمهور في النظام القانوني وهو أمر أساس لتحقيق حوكمة مستدامة، كما تُعزز سيادة القانون الشفافية وتوفير العدالة للجميع إذْ تؤكد سيادة القانون على ضرورة الشفافية في العمليات الحكومية، بما في ذلك الإنفاق العام والمشتريات، إذْ تسهم العمليات المفتوحة في منع إساءة استخدام الأموال العامة وتُتيح للمواطنين مراقبة الأداء الحكومي، كما توفر الأطر القانونية للمواطنين إمكانية الوصول إلى العدالة، مما يمكنهم من الإبلاغ عن حالات الفساد وطلب التعويض (عصفور، ١٩٦٧، صفحة ٤٦).

وتمارس جودة التشريعات دورا أساسيا في مكافحة الفساد داخل المؤسسات، سواء كانت حكومية أمْ خاصة. فالتشريعات الفعالة توفر إطاراً قانونياً ينظم سلوك الأفراد والجهات داخل المؤسسات، ويحدد العقوبات المناسبة، ويعزز آليات الرقابة والمساءلة. إلاّ أنّ تأثير هذه التشريعات يعتمد على عدة عوامل، مثل التطبيق العملي، والقدرات المؤسسية، والإرادة السياسية. وفيما يلي نبرز أهمية جودة التشريعات في مكافحة الفساد المؤسسي (crime, 2006, pp. 189-191):

أحد أهم جوانب التشريعات الجيدة هو وضع مبادئ واضحة للسلوك المؤسسي فالقوانين الفعالة تحدد قواعد السلوك المهني وتُلزم المؤسسات بالامتثال لها، مما يسهم في الحد من التصرفات المشبوهة أو غير الأخلاقية. هذه المبادئ تعمل على توجيه سلوك الأفراد داخل المؤسسات نحو ممارسات أكثر نزاهة وشفافية.

كما تسهم تشريعات الحوكمة الجيدة في ضمان ضبط الحوكمة المؤسسية داخل المؤسسة. فهي تضمن الفصل بين السلطات داخل المؤسسة، مثل الفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتضع ضوابط على عملية اتخاذ القرارات لتجنب تضارب المصالح. هذا الفصل يساهم في الحفاظ على نزاهة العمليات الإدارية ويعزز الثقة بين الأطراف المعنية.

ومن جانب آخر، تعتبر تعزيز الشفافية من النقاط الجوهرية في جودة التشريعات. فالقوانين التي تفرض الشفافية تُلزم المؤسسات بنشر تقارير مالية وإدارية مفصلة، وتحديد العمليات المهمة مثل المشتريات والعقود. هذا يتيح للجهات الرقابية والجمهور القدرة على مراقبة الأداء المؤسسي، مما يسهم في الكشف المبكر عن أي ممارسات فاسدة.

أمّا المساءلة، فهي عنصر أساسي في أي تشريع فعال. فالقوانين الجيدة تُنشئ آليات واضحة لمساءلة القيادات والمسؤولين داخل المؤسسة. كما تحدد الإجراءات التأديبية والعقوبات في حال ارتكاب المخالفات، مما يضمن محاسبة الأفراد الذين يسيئون استخدام سلطتهم أو يتورطون في ممارسات فساد.

إضافة إلى ذلك، فإن حماية المبلغين عن المخالفات تعتبر من العوامل الحاسمة في الكشف عن الفساد. التشريعات القوية التي تحمي المبلغين تشجع الموظفين على الإبلاغ عن التجاوزات والفساد دون خوف من الانتقام. هذه الحماية تسهم بشكل كبير في سرعة كشف الفساد الداخلي داخل المؤسسات، وتوفر بيئة آمنة ومواتية للإصلاح.

وأخيراً، فإنّ ضمان استقلالية الجهات الرقابية يعد من الأسس الهامة في مكافحة الفساد. فالتشريعات التي تمنح الهيئات الرقابية استقلالاً إدارياً ومالياً تقيها من التدخلات السياسية أو الإدارية، مما يعزز فعاليتها في مواجهة الفساد وكشفه. هذه الاستقلالية تضمن أن الجهات الرقابية تؤدي مهامها بحيادية وشفافية.

المحور الثالث– المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة:

معوقات الحوكمة هي التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في المؤسسات والمنظمات. الحوكمة هي النظام الذي يحدد كيفية إدارة المؤسسات واتخاذ القرارات فيها، وتطبيق مبادئها يساهم في تعزيز الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والعدالة. لكن، هناك عدة معوقات قد تعرقل تطبيق الحوكمة بشكل فعال، ومن أهم هذه المعوقات:

أولاً– المعوقات الإدارية:

مازالت عديد من القيادات الإدارية تفتقر إلى المعرفة الكافية حول مفهوم الحوكمة الإلكترونية؛ بلْ إنّ البعض لا يدرك حتى المصطلح نفسه؛ لذلك من الضروري توضيح هذا المفهوم ونشر الوعي بشأنه من خلال توفير الأساس الفكري له في المؤسسات، كما تتطلب الحوكمة الإلكترونية تغييرات جوهرية على مستوى المؤسسات، سواء على صعيد الأقسام والشعب أمْ إعادة توزيع الصلاحيات والمهام، وهذه التغييرات تستوجب إجراء تعديلات جوهرية في قيادات الإدارات الإدارية لضمان التوافق مع متطلبات التحول الرقمي (يوسف، كافي، ٢٠٠٩، صفحة ٩٩).

بالإضافة إلى ذلك، يشكل كبر حجم العمل في المؤسسة وارتفاع درجه تعقيده تحدياً كبيراً. ‘ذْ تتكون الإدارات المركزية من عديد من الإدارات الفرعية، ولكل إدارة موقع إلكتروني خاص بها، وهذا التعدد يجعل من الصعب تحديد أي إدارة أو موقع إلكتروني يمكن أنْ يلبي احتياجات طالبي الخدمة بشكل مباشر وفعال (الحميد، ٢٠٠٧، صفحة ١١٨).

ثانياً– المعوقات التنظيمية:

تتمثل المعوقات التنظيمية للحوكمة الإلكترونية في المؤسسات فيما يلي (منال، ٢٠٢٢، صفحة ٢١١):

١. عدم وجود أُطر تنظيمية محددة تدعم تطبيق الحوكمة الإلكترونية بشكل فعال.

٢. افتقار المؤسسات إلى رؤية موحدة، إذْ تعتمد كل مؤسسة رؤية خاصة بها، مما يؤدي إلى ضعف التكامل المطلوب وعدم تحقيق التوافق الشامل.

٣. عدم مرونة ثقافة المؤسسات، وصعوبة تقبل أعضاء المؤسسة للتغييرات المرتبطة بالحوكمة الإلكترونية.

٤. غياب استمرارية الدعم والمساندة من القيادات العليا، ما يؤدي إلى تقويض جهود تطبيق الحوكمة الإلكترونية.

٥. مقاومة الموظفين للتغيير نتيجة قلقهم من فقدان وظائفهم أو تهميش أدوارهم.

٦. عدم اعتماد منهج تدريجي في تطبيق الحوكمة الإلكترونية، مما يزيد من صعوبة التحول الناجح.

٧. غياب التوازن بين خطط المؤسسات والإستراتيجيات العامة، مما يعيق تحقيق أهداف الحوكمة الإلكترونية.

ويرى الباحث إنّ تجاوز هده المعوقات يتطلب وضع خطة متكاملة لتطوير البنية التنظيمية، تعزيز التعاون بين الإدارات، وتوفير الدعم اللازم لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بنجاح.

ثالثاً– المعوقات البشرية:

تتمثل المعوقات البشرية للحوكمة الإلكترونية في المؤسسات فيما يلي (الدين، ٢٠٢٠، الصفحات ٨٣–٨٧):

١. عدم وضوح مفهوم الحوكمة الإلكترونية لدى العديد من منسوبي المؤسسة، مما يُضعف فهمهم لأهدافها وآليات تطبيقها.

٢. قلة العاملين المتخصصين في برمجيات الحواسيب الآلية، سواء في مجالات الصيانة أو تطوير البرمجيات.

٣. قلة البرامج التي تهدف إلى تطوير المهارات في مجال تقنيات المعلومات وتطبيقاتها.

٤. محدودية إلمام العديد من منسوبي المؤسسات باللغة الإنجليزية، وهي الأساس لمعظم البرمجيات والمصادر الإلكترونية.

رابعاً- المعوقات المالية:

تتمثل المعوقات المالية للحوكمة الإلكترونية في المؤسسات فيما يلي (صليحة، ٢٠٢٠، الصفحات ١٥٨-١٦٠):

١. ضعف التمويل المخصص لتطبيق الحوكمة الإلكترونية.

٢. غياب إستراتيجية واضحة لتمويل عمليات التحول إلى العمل الإلكتروني.

٣. ارتفاع كلفة صيانة الأجهزة والبنية التحتية للشبكات الإلكترونية.

٤. نقص المخصصات المالية اللازمة لتدريب الموظفين على استخدام التقنيات الحديثة.

خامساً- المعوقات التشريعية:

يُشكل التقدم السريع في التكنولوجيا تحديا كبيرا أمام الجهات القانونية، إذ يصعب مواكبة تطوير القوانين والتشريعات بما يتناسب مع هذا التطور الهائل، وللتغلب على هذه المشكلة، يجب التركيز على تدريب مجموعة من القضاة والمحامين بما يتوافق مع متطلبات التعامل الرقمي، كما يتطلب الأمر تنسيقاً وثيقاً بين الجهات الحكومية لوضع القوانين والتشريعات الضرورية التي تواكب هذا التطور (منال، ٢٠٢٢، صفحة ١٩٨).

سادساً- معوقات متعلقة بالأمن السيبراني:

تتمثل المعوقات المتعلقة بالأمن السيبراني للحوكمة الإلكترونية في المؤسسات فيما يلي (الدين، ٢٠٢٠، صفحة ٨٨):

١. نقص التدابير اللازمة لحماية البيانات والشبكات.

٢. التهديدات السيبرانية مثل الاختراقات والهجمات الإلكترونية.

٣. قلة تدريب الموظفين والمستخدمين على ممارسات الأمن السيبراني.

٤. ضعف القوانين التي تضمن حماية البيانات وسرية المعلومات.

٥. صعوبة إدارة الهويات الرقمية وضمان مصداقية المستخدمين وحماية بياناتهم.

سابعاً– المعوقات الفنية والتكنولوجية:

تتمثل المعوقات الفنية والتكنولوجية للحوكمة الإلكترونية في المؤسسات فيما يلي(Wdnsm, 2020, p. 54) :

١. نقص الأجهزة الحديثة والشبكات المتطورة.

٢. صعوبة الربط بين الأنظمة الإلكترونية المختلفة داخل المؤسسة.

٣. نقص الكفاءات المؤهلة لإدارة وتشغيل الأنظمة الإلكترونية.

٤. بطء التحديث والتطوير والاعتماد على أنظمة قديمة وغير مًحدثة.

٥. ارتفاع تكاليف الصيانة والتشغيل.

الاستنتاجات:

بعد هذا الاستعراض لمحاور الدراسة توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات ويمكن وضعها على النحو الآتي:

١. الشفافية :تعزز وضوح العمل المؤسسي وتقلل الفساد.

٢. المساءلة: تسهم في تعزيز المسؤولية وتفعيل الرقابة.

٣. المشاركة المجتمعية تسهم في صياغة السياسات، الرقابة الشعبية، وتوعية المجتمع لمكافحة الفساد.

٤. العدالة الاجتماعية تضمن توزيعا عادلا للموارد وتعزز الرقابة المجتمعية على الفساد.

٥. سيادة القانون وجودة التشريعات تطبيق القوانين بصورة عادلة وشفافة يقلل فرص الفساد، مع ضرورة تشريعات فعالة.

٦. من أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة:

- إدارية :نقص الوعي بالمفهوم وتحديات التحول الرقمي.
- تنظيمية :غياب الأطر التنظيمية الموحدة وصعوبة التكيف مع التغييرات.
- بشرية :نقص المتخصصين في تقنيات المعلومات والبرمجيات.
- مالية :ضعف التمويل اللازم لتطبيق الحوكمة الإلكترونية وتدريب الموظفين.
- تشريعية :صعوبة مواكبة التشريعات لتطورات التكنولوجيا.
- أمن سيبراني :ضعف التدابير الأمنية وحماية البيانات.
- فنية وتكنولوجية :صعوبة التحديث التكنولوجي ونقص الخبرات.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن وضع التوصيات الآتية:

١- وضع سياسات لتشجيع ثقافة النزاهة والشفافية، وتنفيذ تدريبات متخصصة لتعريف الموظفين بالممارسات الأخلاقية.
٢- دعم المؤسسات استخدام تطبيقات الحوكمة وتشجيع الموظفين على استخدامها.
٣- تشجيع المستفيدين من خدمات المؤسسات وتشجيعهم لاستخدام التطبيقات الإلكترونية.
٤- الاهتمام بتعزيز ثقافة النزاهة والأخلاق المهنية في المؤسسات الحكومية. وتوجيه العقوبات الرادعة بحق مرتكبي جرائم الفساد.
٥- إشراك الموظفين والمستثمرين والمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات، ولاسيما فيما يتعلق بالسياسات الاستراتيجية.
٦- وضع قوانين وسياسات واضحة بشأن السلوك الأخلاقي والمسؤوليات في جميع المستويات.
٧- تطبيق حلول تكنولوجية تساعد في إدارة البيانات، وتتبع القرارات، وضمان التزام الموظفين.

المراجع:

crime, U. n. (2006). *Legislative guide for the implantation of the united nations convention against corruption.* new york.

Hammond, t. (1999). *Developing Profesional Model of Accountability for Our school Stanford University*. new york.

Lee R, D. (2004). *moral geographies :justicemwelfare and rights. Geographies and moralities :international perspectives ,sustice and place,2004.*

Michel Bassad, V. K. (2001). *: Enjeux de la sociologic urbaine.* Presses polytechniques et Universitaire,ch-1015,Lausanne.

UNDP. (2009). *Arab human development report:challenges to human security in the arab countries.*

Wdnsm. (2020). E-governance way forward:challenges and opeportunities fordeveloping countries. *Inter national journal of businesmeconomics and law , 21* (2).

إسماعيل ,ح .م .(2020) .عرض تحليلي لأحدث البحوث العالمية والمحلية باستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء .*مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية* .(2)

الأسود ,ا .ع .(2013) .*دور المراجعة الخارجية في تدعيم حوكمة الشركات دراسة ميدانية في البيئة الليبية* .ليبيا.

الجشعمي ,ح .ع .(2014) .*الفساد والنزاهة في العراق*)ط .(.ed 1بغداد :دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية.

الحميد ,ع .ع .(2007) .الحوكمة الإلكترونية :المفهوم والتحديات مع التطبيق على التجريبية المصرية .*مجلة البحوث الإدارية* .(1) *2* ,

الدين ,ن .ك .(2020) .العوامل المؤثرة على تطبيق الحوكمة الإلكترونية :دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم . *مجلة العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات* .(4) *2* ,

الرحمن ,ح .ع .(2018) .*دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والاداري في البنوك المملوكة للدولة* . الجزائر.

الصباحي ,م .(2021) .دور الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة في إرساء الحكامة الجيدة .*مجلة القانون والاعمال الدولية* .(21)

الطوخي ,س .(2013) .*الإدارة بالشفافية* .عمان :دار النهضة العربية.

المتحدة ,ا .ا .(2004) .*تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع* .

النصر ,م .م .(2012) .*الحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات عالية الجودة* .(1 ed.)القاهرة :المجموعة العربية للنشر والتوزيع.

النوري ,ا .ع .(2011) .دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد)دراسة حالة العراق .(*مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية* .(6)

أنور ,أ .(2001) .*الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر* .القاهرة :مصر العربية للنشر والتوزيع.

خروفي ,ب .(2012) .*الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية :دراسة حالة الجزائر* . الجزائر.

زهراء عبد القادر، عبد الإله توفيق .(2021) .الحوكمة مدخل لمحاربة الفساد المالي والاداري في المؤسسات والشركات المملوكة للدولة .*مجلة الإدارة والاقتصاد* .24 ,*129* ,

سعيد ,م .ح .(2019) .*وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد* .عمان.

سعيود ,س .ب .(2013) .*دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا* .سطيف.

صليحة ,خ .(2020) .معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الإدارة المحلية :من وجهة نظر موظفي عينة مختارة من بلديات المدية .*مجلة اقتصاد المال والأعمال* .(5) *1* ,

عصفور ,م .(1967) .*سيادة القانون الصراع بين القانون والسلطة في الشرق والغرب* .القاهرة :مطبعة الاستقلال الكبرى.

فايزة ,و .(2018) .الحوكمة الإلكترونية .*مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد* .3 ,

كرور ,ع .ا .(2022) .دور الشفافية والمساءلة في مكافحة جرائم الفساد .*مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية* .(2)

منال ,ق .(2022) .معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في بلدان العالم النامي .*المجلة الجزائرية للأمن الإنساني* .(2)

يوسف، كافي .(2009) .*الحوكمة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة* .دمشق :دار رسلان للنشر والتوزيع.